

«التشريعية» ناقشت مشروعا حكوميا واقتراحا نيابيا بهذا الشأن

العفاسي: قانون حق الاطلاع على المعلومات يأتي لاستكمال منظومة مكافحة الفساد



فهد العفاسي يصرح للصحافيين



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

ربيع سكر

أكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الإسلامية المستشار د. فهد العفاسي أنه تم مناقشة مشروع قانون حق الاطلاع على المعلومات في اللجنة التشريعية البرلمانية امس وهو مشروع تقدمت به الحكومة وكذلك هناك مقترح نيابي بهذا

المضمون .

وقال العفاسي في تصريح للصحافيين : ان هذا المشروع يأتي لاستكمال منظومة متكاملة خاصة بمكافحة الفساد والاتفاقية الدولية في الكويت في قانون 47 / 2006 حيث تطلبت هذه الاتفاقية انشاء هيئة لمكافحة الفساد وكذلك اقرار الذمة المالية

للمسؤولين وقد تم كل ذلك كما تضمن قانون انشاء الهيئة حماية المبلغين كما اقر المجلس اخيرا قانون حظر تعارض المصالح ، واستكمالا لهذه المنظومة تم مناقشة مشروع قانون حق الاطلاع على المعلومة في اللجنة التشريعية .

واشار العفاسي الى ان القانون تم مناقشته

بكل شفافية وهو بداية للحكومة في القطاع العام بشكل كبير مبينا ان الاجتماع مع اللجنة التشريعية ايجابي وحضره كثير من الجهات ومنها جمعيات النفع العام حيث اثمر النقاش عن مناقشة عدد من النقاط محل التعديل وسيكون هناك اجتماع اخر لاستكمال هذا المشروع بشكل نهائي.

اللجنة وجهت دعوة إلى مدير الصندوق لبحث جدواها

«الخارجية البرلمانية» بدأت بفحص قروض الصندوق الكويتي للتنمية ومدى استفادة الدولة سياسياً منها

ربيع سكر

وجهت لجنة الشؤون الخارجية دعوة إلى مدير الصندوق الكويتي للتنمية ونوابه، لاطلاع اللجنة على جدوى القروض التي قدمها الصندوق خلال السنوات الماضية.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عبد الكريم الكندري في تصريح صحافي إن اللجنة بدأت خلال اجتماعها امس مباشرة تكليف المجلس لها بفحص قروض صندوق التنمية ومدى استفادة الدولة سياسياً منها على الصعيد الخارجي ومدى التزام الدول بسداد تلك القروض.

وأضاف الكندري أن اللجنة ضمن أعمالها وجهت دعوة إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان لمناقشته في الاقتراحات التي وردت إلى اللجنة حول توفير الحماية القانونية للمواطنين من قضايا النصب العقاري التي تعرض لها الكثير منهم في الآونة الأخيرة.

وأشار إلى أن اللجنة التقت على هامش اجتماعها وقد الصداقة الفرنسي والذي يضم مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الفرنسي حيث ناقش الطرفان جملة من المواضيع الخاصة بالشأن السياسي والبرلماني وكذلك في الامور المتعلقة بشؤون إقامة الكويتيين في الجمهورية الفرنسية.

جانب من اجتماع اللجنة الخارجية

58 مجروراً لمياه الأمطار والصرف الصحي ترمي مخلفاتها فيه

«شؤون البيئة»: هيئة البيئة تطلب 20 مليوناً لمعالجة جون الكويت

ربيع سكر

ناقشت لجنة شؤون البيئة البرلمانية خلال اجتماعها امس عددا من الموضوعات المتعلقة بالوضع البيئي في الكويت والنفائات التي خلفتها الأمطار الأخيرة وإمكانية فتح المحميات الطبيعية أمام الجمهور.

وقال مقرر اللجنة النائب مبارك الحجرف في تصريح صحافي بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن اللجنة بحثت مع ممثلين عن الهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت النفائات التي خلفتها الأمطار حيث أفادت الهيئة العامة للبيئة بوجود 58 مجروراً لمياه الأمطار ومياه الصرف الصحي جميعها ترمي مخلفاتها في جون الكويت، وإن الهيئة طلبت ميزانية بـ20 مليون دينار لمعالجة هذا الوضع الخطير.

وبين الحجرف أن هناك تراخيا حكوميا في التعامل مع الوضع البيئي لا سيما في محطات الصرف الصحي بمنطقة صباح الاحمد السكنية والتي ستتاخر لأكثر من 3 سنوات نتيجة هذا التراخي، محذرا من خطورة استمرار الوضع حتى لا تتكرر مشكلة تراكم مياه الأمطار التي حدثت في المدينة مرة أخرى.

وكشف من جهة أخرى عن وجود توجه لدى هيئة البيئة لفتح المحميات الطبيعية للجمهور للتنزه فيها، على أن تكون التجربة الأولى في محمية الجبراء ثم محمية صباح الاحمد بشمال الكويت.

وأكد أن هذا التوجه سيشمل فتح هذه المحميات للرعي، مشيراً إلى أن هيئة البيئة ستستق مع الجهات النفطية لفتح المحميات التي تتبع القطاع النفطي أمام الجمهور.

وذكر الحجرف أن الاجتماع ركز على ضرورة تفعيل دور نقطة الارتباط في إحياء الحياة البرية في الكويت خاصة الأشجار المدمرة مثل الرمث والعرق . وأوضح أنه يجب الاستفادة في هذا المجال من وجود ميزانية ضخمة تقدر بـ3 مليارات دولار من تعويضات الغزو العراقي

الغاشم خصصت لإحياء الحياة الفطرية في الكويت.

وفي موضوع آخر قال الحجرف إن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة مقدم من النائب خالد العتيبي لإجراء مسح جيولوجي كامل لطبيعة أرض الكويت لتحديد مسارات للسيول وتجمعات المياه حتى لا يتم إنشاء

المناطق السكنية الجديدة عليها.

وأعرب عن أمله في استمرار التعاون بين اللجنة والهيئة العامة للبيئة، مشددا على ضرورة الاهتمام بالبيئة البرية والبحرية لكي تحافظ بشيء الجمال للأجيال القادمة.

الشاهين: ما إجراءات «التربية» وجامعة الكويت تجاه التلوث الموجود في مختبرات المدارس وكليات الطب والكليات العلمية؟

ذلك.

من الجمعية الكيميائية الكويتية يؤكد وجود تلوث في مختبرات المدارس وتعرض العاملين فيها لخطر التلوث. وقد أفادت جماعة الخط الأخضر بأن هناك تلوث في كلية الطب بمادة مسرطنة بناء على تقارير أفادتهم بها أساتذة بكلية الطب تؤكد

لذا يرجى تزويدي وأفادتي بالآتي:

1) ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية تجاه التلوث الموجود في مختبرات مدارس وزارة التربية؟
2) ما هي الإجراءات التي قامت بها جامعة الكويت تجاه التقارير الخاصة بتلوث مختبرات كليات الطب والكليات العلمية الأخرى بها؟
3) ما هي الإجراءات التي قامت بها وزارة التربية لمنح محضري العلوم والمعلمين الكويتيين بدل خطر الذي يصرف للوافدين العاملين في نفس المجال؟

طلب ما يثبت تعرض المؤسسة لخسائر كبيرة في حال أقر القانون

الدقباسي لوزير المالية: لماذا لم تعدد «التأمينات» بتقرير الشركة المحايدة لتعديل قانون التقاعد؟

وجه النائب علي الدقباسي سؤالاً وزير المالية ، جاء فيه :

1. هل تمت الموافقة من قبلكم على الشركة المحايدة التي تم اختيارها من قبل مجلس الإمة؟ ولماذا لا يعتد بتقريرها النهائي من قبلكم لتعديل قانون التقاعد؟

2. هل قامت مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالاطلاع على تقرير ودراسة الشركة المحايدة وهل رصدت ملاحظات على هذا التقرير يرجى افادتي عن تلك الملاحظات أن وجدت؟ وهل تم تقديم تلك الملاحظات للجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الإمة؟

3. يرجى تزويدي بالدراسة التي تمت لديكم والتي أوضحت أن هناك خسائر كبيرة ستكتبدها مؤسسة التأمينات الاجتماعية في حال إقرار قانون التعديل؟

استفسر عن حقيقة إسناد بعضها إلى القطاع الخاص

العتيبي يسأل وزير التربية عن إغلاق عدد من المدارس بمنطقة الفحيحيل

تقدم النائب خالد محمد العتيبي بسؤال إلى وزير التربية والتعليم العالي بشأن قرار إغلاق عدد من المدارس في منطقة الفحيحيل، مضيفاً فأجنت وزارة التربية والتعليم العالي أهالي منطقة الفحيحيل بإغلاق عدد من المدارس دون سابق إنذار بحجة عدم صلاحيتها الإنشائية، على الرغم أن هذه المدارس تحتوي على كثافة عالية من تلاميذ وطلاب المنطقة، الامر الذي يؤكد ان خطط الوزارة تتمثل في إصدار قرارات إغلاق المدارس ونقل طلابها دون خطط لفتح مدارس جديدة بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

قائلاً وقد تسبب ذلك الإغلاق المفاجئ الذي لم يتسعد له أولياء الامور والطلاب وكذلك الهيئات التدريسية إلى عدم انتظام الدراسة بشكل جيد لدى عدد من الطلاب بسبب التأثير النفسي على التلاميذ والطلاب بجانب العاناة الإضافية لأولياء الأمور، ومن المرجح وبعد قرار الغلق استمرار العاناة بعد نقل الطلبة والطالبات إلى مدارس أخرى بديلة خاصة أن المدارس الحالية غير قادرة على استيعاب الكثافة الطلابية ومن ثم أصبحت مدارس غير مهيأة للتعليم المثالي، وجاء نص السؤال على النحو التالي

1. كم عدد المدارس التي تم إغلاقها في آخر خمس سنوات على مستوى جميع مناطق الكويت، وأسباب الغلق وما هي الإجراءات التي اتخذت بحق هذه المدارس بعد خروجها من الخدمة على صعيد استكمال الصيانة وتجهيزها للعودة للخدمة من جديد؟

2. هل تعتبر هذه المدارس وخاصة مدارس منطقة الفحيحيل ومن ضمنها مدرسة ثانوية لطيفة الفارس للبنات، والفرزدق المتوسطة بنين، ومن قبلهما روضة الفتح، ضمن قائمة الهدم وإعادة البناء والإخراج من نطاق الخدمة؟ وك كم عدد السنوات المحددة للخروج من الخدمة؟

3. فيما يتعلق بمدرستي الفرزدق المتوسطة بنين وثانوية لطيفة الفارس للبنات واللتين صدر قرار بإغلاقهما أيضاً، تشير التقارير أنه قد تم بناء المدرستين في نفس العام الذي تم بناء منطقة الاحمدي التعليمية فيه، ما هي الأسباب التي أدت إلى إغلاق المدرستين بحجة عدم صلاحيتهما الإنشائية في الوقت الذي لم يغلّق مبنى منطقة الاحمدي التعليمية الذي تم بناءه في العام نفسه؟

4. ما هي السياسة التي اتخذتها الوزارة في آلية توزيع طالبات وطلاب المدارس المغلقة ولماذا تم توزيع نسبة كبيرة من الطلاب والطالبات خارج منطقة الفحيحيل؟

5. نعى إلى علمي أن بعض من أسباب الغلق يعود إلى إسناد بعض مباني المدارس أو الروضات إلى القطاع الخاص كما حدث مع روضة الفتح من قبل، يرجى تزويدي بالأسباب مع كافة الوثائق والمستندات الدالة على ذلك.

6. ما هي خطة الوزارة لحل قضية ندرة المدارس في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية كالفحيحيل وغيرها من المناطق الاخرى؟

7. يرجى تزويدي بخطة الوزارة الإنشائية المتعلقة بالمنشآت المدرسية في محافظتي مبارك الكبير والاحمدي للسنوات القادمة على مستوى الصيانة والإنشاء.

الدلال يسأل عن النتائج العملية لخطط تطوير المناهج في مختلف مراحل التعليم العام والخاص والعالي

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً الى وزير التربية والتعليم العالي قال فيه : من أهم المسؤوليات الملقاة على وزارة التربية ووزارة التعليم العالي الاهتمام بمناهج التعليم في كافة صور التعليم المقدمة (العام – الخاص – التعليم العالي) ، وقد نادت الخطة التنموية للدولة إلى ضرورة الاهتمام بالمناهج الدراسية وتطويرها والحرص على خلق بيئة تربوية وتعليمية متقدمة تجمع بين الأصالة وبين متطلبات التطور والتقدم، وعلى الرغم من ما يصرح به العديد من المسؤولين في الحكومة أو في وزارة التربية والتعليم العالي من قيام الوزارة بالسعي لتطوير المناهج عبر السنوات الماضية إلا أن النتائج التي نراها على أرض الواقع لا تتواءم مع متطلبات التقدم والتطوير بل أحياناً تتعارض مع الشعارات المطلقة ومتطلبات التطوير، لذا يرجى افادتنا بالآتالي:

1 – ما هي الخطط الاستراتيجية والخطوات التنفيذية الموجودة والمطبقة حالياً والخاصة بالمناهج في كافة صور التعليم في وزارة التربية والتعليم العالي مع أرفاق الخطة الخاصة بتطوير وإصلاح المناهج في التعليم العام وخطة تطوير وإصلاح المناهج في التعليم الخاص وخطة تطوير إصلاح المناهج في التعليم العالي.

2 – يرجى افادتي بما تم من خطوات تنفيذية ونتائج عملية في تنفيذ خطط تطوير المناهج في كافة صور التعليم (عام ، خاص ، تعليم عالي) منذ تاريخ 2017/01/1 وحتى تاريخه.

3 – هل قامت وزارة التربية والتعليم العالي منذ تاريخ 2017/01/1 وحتى تاريخه بعملية تقييم للخطط الخاصة بإصلاح وتطوير المناهج الدراسية والتعليمية وما هي نتائج التقييم أن وجدت وما هي مقومات تنفيذ الخطط الخاصة بتطوير وإصلاح المناهج وما هو دور وزارة التربية والتعليم العالي في التصدي لتلك المعوقات.

4 – ما هي الخطط والتحركات والرؤى والبرامج التي تتبعها وزارة التربية والتعليم العالي منذ تاريخ 2017/01/1 وحتى تاريخه بشأن تطوير وإصلاح مناهج التربية الإسلامية وتعزيز الهوية الإسلامية وفقاً للشريعة الإسلامية والدستور الكويتي وما تم تنفيذه في هذا الخصوص.

5– ما هي الخطط أو التحركات والرؤى والبرامج التي تتبناها وزارة التربية والتعليم العالي منذ 2017/01/1 وحتى تاريخه بشأن تطوير وإصلاح مناهج اتقان اللغة العربية وما تم تنفيذه في هذا الخصوص.